الأمم المتحدة
A/HRC/63/30
الجمعية العامة
Distr.: General
3 July 2026
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
7 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2026
البند 3 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الأشكال التاريخية والمعاصرة لانتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، ألبير ك. بارومي

موجز

يقدِّم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بالولاية المسندة إليه بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 4/60. وفي هذا التقرير، يستعرض المقرر الخاص السُبل التي تصدت بها الدول لانتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية على مدى ما يقرب من 20 عاماً منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

1- إن تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية أمرٌ أساسي لبقاء الشعوب الأصلية واستمرارها وحقها في تقرير المصير. فنساء الشعوب الأصلية هن مانحات للحياة، وحاملات للمعرفة، ومقدمات للرعاية، وناقلات للغة والثقافة والهوية. ونتيجة لذلك، كثيراً ما كانت أجسادهن وقدراتهن الإنجابية وعلاقاتهن الأسرية وأدوارهن الاجتماعية هدفاً لعمليات التوسع الإقليمي، والنزعة الاستعمارية الاستيطانية، والاستعمار، والهيمنة العرقية، وبناء الأمم. وكثيراً ما كان التحكم في نساء الشعوب الأصلية وحياتهن الإنجابية وسيلة لإثبات السيطرة على الشعوب الأصلية وأراضيها وأقاليمها ومواردها ومستقبلها.

2- وتُعد انتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية من أكثر أبعاد الإخضاع التاريخي الذي تعرضت له الشعوب الأصلية شيوعاً، وإن كانت من أقل تلك الأبعاد نيلاً للاعتراف. ولا يزال موروث هذه الممارسات واضحاً حتى اليوم، لأن نساء الشعوب الأصلية ما زلن يتعرضن لمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب من العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المؤدي إلى الوفاة، والاتجار، والإكراه في مجال الصحة الإنجابية، ووفيات الأمهات، وانتزاع أطفالهن قسراً، وتجريم الممارسات الصحية التقليدية، والحواجز التي تمنعهن من الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية الملائمة ثقافياً. وهذه الأشكال المعاصرة من الانتهاكات ليست منفصلة عن الماضي، وإنما هي انعكاس للآثار المستمرة للهياكل الاستعمارية، والقوانين والمؤسسات التمييزية، ومصادرة الأراضي، والمظالم التاريخية التي لم تُحل.

3- ولا يسعى المقرر الخاص إلى تقديم سرد شامل لجميع انتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية. وإنما يسعى إلى تحديد الأنماط الرئيسية للانتهاكات وبحث ما خدمته من أهداف وما زالت تخدمه، في بعض الحالات، وتقييم آثارها الدائمة. ويسعى أيضاً إلى تذكير الدول بالتزاماتها بضمان الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وبضمان عدم التكرار.

4- فبعد مرور زهاء 20 عاماً على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لا تزال هذه القضايا تشكل مصدر قلق ملحاً. وتقع على عاتق الدول مسؤولية مستمرة عن معالجة موروثات المظالم التاريخية وضمان تمتع نساء وفتيات الشعوب الأصلية تمتعاً كاملاً بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية، من الناحيتين الفردية والجماعية على حد سواء، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، وفي التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وفي الاستمرارية الثقافية، وفي البقاء. ويتناول التقرير أربعة مسببات رئيسية لانتهاك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية، وهي: (أ) الدول المستوطنة والاستعمارية؛ (ب) الممارسات والمعتقدات الثقافية الضارة؛ (ج) العسكرة، والنزاعات، والجريمة المنظمة، والمصالح الاقتصادية؛ (د) التمييز الهيكلي والتلوث البيئي.

ثانياً- تأثير الدول المستوطنة والاستعمارية

5- تعرضت نساء وفتيات الشعوب الأصلية، في جميع أرجاء العالم التي خضعت للاستعمار، لانتهاكات منهجية لحقوقهن وصحتهن الجنسية والإنجابية كثيراً ما تم تبريرها من خلال أيديولوجيات عنصرية تصور الشعوب الأصلية على أنها أدنى منزلة وغير متحضرة وغير قادرة على الحكم الذاتي أو غير مؤهلة لتربية أطفالها. وسواء كان الغرض هو الاستحواذ على الأراضي أو استغلال اليد العاملة أو التنظيم السكاني أو الاستيعاب أو تغيير الدين أو استخراج الموارد الطبيعية، فإن انتهاكات الصحة

والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية خدمت أهدافاً استعمارية. فقد «كان التحكم في أجساد نساء الشعوب الأصلية وفي حقوقهن الإنجابية عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف الأوروبية منذ أيام الغزو الأولى. وصار العنف ضد نساء الشعوب الأصلية عنصراً أساسياً في استراتيجية الغزو الاستعمارية»[1].

6- فقد أدت انتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية في ظل السياسات الاستعمارية إلى انخفاض عدد السكان الأصليين، ويسرت مصادرة أراضيهم ومواردهم، وعطلت نظم القرابة والاستمرارية الثقافية، وقوّضت مؤسسات الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية، وسرّعت وتيرة استيعاب الشعوب الأصلية في المجتمع المهيمن. وقد اتخذت تلك الانتهاكات أشكالاً مختلفة في الممارسة العملية، من بينها عمليات التعقيم القسري، وانتزاع الأطفال من أسرهم، وتفكيك المؤسسات التقليدية المهمة، وارتكاب أفعال عنف جنسي أو غير من أفعال العنف الجنساني.

ألف- أشكال الانتهاكات

1- التعقيم القسري والتحكم في الإنجاب

7- كان التعقيم القسري ممارسة واسعة الانتشار اختلفت طرق وأوقات تنفيذها باختلاف البلدان. وفي كثير من الأحيان، كان هذا الانتهاك الصريح للحقوق الإنجابية لنساء الشعوب الأصلية متجذراً في أيديولوجيات تحسين النسل التي صورت الشعوب الأصلية على أنهم أدنى منزلة من الناحية العرقية أو أنها غير مرغوب فيها اجتماعياً أو غير قادرة على ممارسة الوالديّة المسؤولة[2].

8- ففي كندا، استُخدم التعقيم القسري أو الجبري كاستراتيجية لإخضاع شعوب الأمم الأولى والخلاسيين والإنويت وإبادتهم[3]. وفي مقاطعتي ألبرتا وكولومبيا البريطانية، نصت قوانين التعقيم الجنسي التي صدرت في عشرينيات القرن العشرين على هذه الممارسة رسمياً[4]. وأشارت القوانين المذكورة إلى «التخلف العقلي» باعتباره التشخيص الرئيسي الذي يبرر التعقيم القسري وأنشأت مجالس حكومية لتحديد النساء اللواتي سيخضعن للتعقيم[5]. وتشير التقارير إلى أن 74 في المائة من نساء الشعوب الأصلية اللواتي مثلن أمام مجلس مقاطعة ألبرتا خضعن للتعقيم[6]. وفي كولومبيا البريطانية، كانت المدارس الداخلية تُستخدم كمواقع لتقييم الإعاقة العقلية[7].

9- وفي مقاطعات كندية أخرى، جرت عمليات التعقيم القسري أو الإجباري بشكل غير رسمي، من دون وجود تشريعات محددة، وشملت نساءً من الإنويت في نونافوت. وأشارت لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ الكندي إلى أن حالات التعقيم القسري استمرت في بعض المناطق حتى عام 2018[8]،

(1) Sam Rowlands and others, “The forced sterilisation of Indigenous and racialised Peoples: origins, nature of abuses, impacts and responses”, *International Perspectives on Health Equity*, vol. 1, No. 1.

(2) Ibid. https://eprints.bournemouth.ac.uk/40433/13/10-1108_iphee-01-2024-0003%20%281%29.pdf.

(3) Senate of Canada, “Report of the Standing Senate Committee on Human Rights, The scars that we carry: forced and coerced sterilization of persons in Canada”, 2022.

(4) Jeniffer Leason, “Forced and coerced sterilisation of Indigenous women: Strengths to build upon”, *Canadian Family Physician*, vol. 67, No. 7.

(5) Sam Rowlands and others, “The forced sterilisation of Indigenous and racialised Peoples”, p. 5.

(6) انظر https://www.cfp.ca/content/67/7/525.

(7) Sam Rowlands and others, “The forced sterilisation of Indigenous and racialised Peoples”, p. 5.

(8) المرجع نفسه، الصفحتان 5 و6.

وخلصت إلى أن «ممارسة التعقيم القسري والجبري لا تقتصر على ماضينا البعيد وأن هناك حاجة إلى تغييرات في القوانين والسياسات لمنع فرض هذه الممارسة المروِّعة على الآخرين»[9].

10- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت عمليات التعقيم القسري تُجرى بشكل أساسي من خلال «دائرة الصحة الهندية»، التي أنشأت مستشفيات في المحميات وشجعت نساء الشعوب الأصلية على التخلي عن ممارساتهن التقليدية في مجال الرعاية الصحية. وخلص تحقيق اتحادي إلى أنه، في الفترة ما بين عامي 1973 و1976 وحدها، خضع ما يقدر بأكثر من 400 3 امرأة من نساء الشعوب الأصلية للتعقيم أو أُجبرن على الإجهاض أو خضعن لعمليات استئصال رحم «ضرورية طبياً» في أربع مناطق فقط من المناطق التابعة لـ «دائرة الصحة الهندية»[10]. وبحسب ما ورد، تضررت بعض المحميات أكثر من غيرها[11].

11- وبحسب ما ورد، فإن نساء الشعوب الأصلية ما زلن يواجهن معدلات عالية بشكل غير متناسب من عمليات منع الحمل[12]؛ وتفيد التقارير بأن الإكراه في هذا المجال ما زال مستمراً في السجون ومراكز الاحتجاز والمرافق الصحية، وهو ما يستلزم ضمانات أقوى وإشرافاً مستقلاً ومساءلةً لمنع استمرار الانتهاكات[13].

12- وفي كالاليت نونات، بغرينلند، طبقت الحكومة الدانمركية، في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ممارسة تتمثل في زرع لوالب في أرحام نساء وفتيات الإنويت. وقد طالت هذه الممارسة ما يقرب من نصف النساء والفتيات في سن الإنجاب في كالاليت نونات، اللاتي كان عددهن يناهز 000 9 امرأة وفتاة، وغالباً ما كانت من دون موافقتهن أو علمهن[14]. وكانت أعمار بعض الفتيات اللواتي طالتهن هذه الممارسة لا تتجاوز 12 عاماً[15]. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن التدخلات القسرية لمنع الحمل استمرت إلى ما بعد سبعينيات القرن الماضي[16]. لقد «أدت الحملة [...] إلى انخفاض شديد في متوسط معدل المواليد لدى نساء الإنويت من 7 أطفال إلى 2,3 أطفال، مما أدى إلى تغيير جذري في التكوين التقليدي لأسر الإنويت»[17]. وأفادت الناجيات بأنه لحقت بهن عواقب جسدية طويلة الأمد تشمل الألم المزمن، والالتهابات، والمضاعفات التناسلية، والعقم، إلى جانب أضرار نفسية عميقة تشمل الشعور بالخزي، والصدمة النفسية، وانعدام الثقة في مؤسسات الرعاية الصحية[18].

(9) Senate of Canada, “Report of the Standing Senate Committee on Human Rights”, p. 7.

(10) انظر https://www.gao.gov/assets/hrd-77-3.pdf؛ وانظر أيضاً Jane Lawrence, “The Indian Health Service and the sterilization of Native American women”, *American Indian Quarterly*, vol. 24, No. 3.

(11) Julissa Cariano and Noah J Duckett, “It never stopped: the continued violation of forced, coerced and involuntary sterilization”, *Delaware Journal of Public Health*, 16 July 2025؛ وانظر أيضاً https://daily.jstor.org/the-little-known-history-of-the-forced-sterilization-of-native-american-women/.

(12) Sam Rowlands and others, “The forced sterilisation of Indigenous and racialised Peoples”, p. 5.

(13) المساهمتان الواردتان من وفد حركة الهنود الأمريكيين – غرب الولايات المتحدة ومن جامعة أكسفورد.

(14) انظر A/HRC/54/31/Add.1.

(15) انظر https://www.ism.dk/Media/638930184996168937/Antikonceptionspraksis-i-Kalaallit-Nunaat-dansk.pdf.

(16) المرجع نفسه.

(17) انظر A/HRC/54/31/Add.1.

(18) المرجع نفسه.

13- ويشير مجلس الإنويت القطبي إلى أن هذه الانتهاكات ليست حوادث منعزلة، بل هي مظاهر للحكم الاستعماري، وتنظيم السكان، والتمييز المنهجي. ويشدد المجلس على آثارها الدائمة التي تمتد عبر الأجيال والتي تؤثر على استمرارية الخصائص الديمغرافية للإينويت وعلى تكوين الأسرة ورفاه المجتمع[19].

14- وأُبلغ أيضاً عن ممارسات تعقيم قسري ومنع حمل قسري وإدخال وسائل منع حمل طويلة المفعول من دون موافقة في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وغواتيمالا والمكسيك[20]. غير أن قلة الإبلاغ عن حالات التعقيم القسري بسبب «الطابع الشخصي للغاية لهذه الصدمة الإنجابية، جعلت هذه الحالات تظل، في كثير من الأحيان، تحقيق ودون معاقبة في جميع أنحاء الأمريكتين، مما حال بوجه عام دون إحقاق العدالة لصالح الضحايا[21].

15- وفي بيرو، خلال فترة تنفيذ البرنامج الوطني للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في تسعينيات القرن المنصرم، تعرضت أكثر من 000 300 امرأة من نساء الشعوب الأصلية للتعقيم القسري[22]. «وقد روِّج لتلك الإجراءات من خلال حملات شاملة وما يُسمى بـ «مهرجانات الصحة»، وعُرضت حوافز على العاملين في مجال الرعاية الصحية لتشجيعهم على إجراء أنواع التدخلات تلك»[23]. وكثيراً ما كانت تلك العمليات تُجرى في ظروف غير صحية ودون متابعة لاحقة للجراحة. واستهدفت سياسات التعقيم هذه بشكل غير متناسب نساء الشعوب الأصلية الناطقات بلغة كيتشوا اللواتي يعشن في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح الداخلي وبالتوسع في الأنشطة الاستخراجية[24].

16- وفي الفترة ما بين ستينيات وثمانينيات القرن المنصرم، نُفِّذت في أستراليا، بمبادرة من الحكومة، برامج تنظيم أسرة كانت تهدف إلى خفض معدلات خصوبة السكان الأصليين. وفي أعقاب الاستفتاء الذي أُجري عام 1967، والذي أجاز للبرلمان الأسترالي سن قوانين خاصة بالسكان الأصليين وألغى الأحكام التي كانت تستبعدهم من إحصاءات السكان، أعرب مسؤولون حكوميون ومهنيون طبيون على حد سواء إعراباً صريحاً عن مخاوفهم مما اعتبروه زيادة سريعة في أعداد أولئك السكان.

17- وتعرضت النساء الماوريات في نيوزيلندا لقرارات قسرية في السياقات الاستشفائية تتعلق بصحتهن الإنجابية، بما في ذلك الضغط عليهن لكي يقبلن وسائل منع الحمل طويلة المفعول أو التعقيم عند الولادة أو في سياق الإجراءات الخاصة بأمراض النساء، في ظل عدم كفاية المعلومات المقدمة لهن والحواجز اللغوية وإجراءات الموافقة غير الملائمة[25]. وقد أشارت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري التاسع لنيوزيلندا المقدم بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[26]، إلى قلقها المستمر بشأن الاستقلال الذاتي الإنجابي والموافقة المستنيرة، لا سيما بالنسبة للنساء ذوات الإعاقات الذهنية أو النفسية-الاجتماعية، مع تعرض النساء الماوريات للخطر بوجه خاص بسبب التمييز.

(19) المساهمة المقدمة من مجلس الإنويت القطبي.

(20) المساهمة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(21) انظر https://jpia.princeton.edu/news/robbing-reproductive-autonomy-forced-sterilizations-americas-and-inter-american-human-rights.

(22) Julissa Cariano and Noah J Duckett, “It never stopped”.

(23) انظر *كارباخال سيبيدا وأخريات ضد بيرو* (CEDAW/C/89/D/170/2021).

(24) Sam Rowlands and others, “The forced sterilisation of Indigenous and racialised Peoples”, p. 7.

(25) المساهمة المقدمة من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا (Te Kahui Tika Tangata)؛ وانظر CEDAW/C/NZL/CO/9.

(26) CEDAW/C/NZL/CO/9.

2- انتزاع الأطفال وتفكيك المنظومات الأسرية للشعوب الأصلية

18- أدت الممارسات الاستعمارية المتمثلة في انتزاع الأطفال قسراً والمدارس الداخلية التي تديرها الدولة إلى انتهاكات واسعة النطاق للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية. وقد استندت تلك الممارسات إلى افتراضات متحيزة مفادها أن نساء الشعوب الأصلية غير قادرات على تربية أطفالهن.

19- وفي كندا، استمرت ممارسة المدارس الداخلية لأكثر من 150 عاماً وطالت ما يقدر بنحو 150 000 طفل لم يعد الكثير منهم إلى ديارهم أبداً[27]. وكثيراً ما كانت المدارس الداخلية تجري عمليات تعقيم قسري لفتيات الشعوب الأصلية، اللواتي كن يتعرضن أيضاً لأنواع أخرى من العنف الجنسي من بينها الاغتصاب. وقد خلصت اللجنة الكندية للحقيقة والمصالحة إلى أن انتزاع الأطفال من أسرهم كان محاولة منهجية، برعاية الحكومة، لتدمير ثقافات الشعوب الأصلية ولغاتها واستيعابها حتى لا يعود لها وجود كشعوب قائمة بذاتها[28].

20- وفي الولايات المتحدة، في الفترة الممتدة من عام 1800 إلى عام 1969، اتسم نظام المدارس الداخلية الاتحادية للهنود بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق، شملت العنف والوفاة والاعتداء الجنسي. وفي أعقاب إنشاء المدارس الداخلية في القرن التاسع عشر، انتُزع أطفالُ الأمريكيين الأصليين قسراً من أسرهم وأراضيهم في محاولة لإجبارهم على الذوبان في المجتمع السائد[29].

21- وفي أستراليا، أدى انتزاع أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بين عام 1910 وسبعينيات القرن المنصرم إلى ظهور الأجيال المسلوبة، حيث انتُزع ما بين طفل واحد من كل ثلاثة من أطفال وطفل واحد من كل عشرة من أطفال أولئك السكان قسراً من أسرهم ومجتمعاتهم[30]. وخلص التحقيق الوطني في قضية فصل أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس عن أسرهم إلى أن تلك السياسات كانت شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية[31].

22- ولا تزال عواقب هذه السياسات تؤثر على الناجين، ونجمت عنها آثار عميقة ممتدة عبر الأجيال تشمل الفقر والصدمات النفسية وتفكك الأُسر[32]. وتؤدي الممارسات المستمرة المتمثلة في انتزاع الأطفال من أسرهم، التي تحدث أحياناً في المستشفيات بعد الولادة بفترة وجيزة[33]، إلى إثارة الخوف في نفوس الأمهات، ما يؤثر في إقبال نساء الشعوب الأصلية على الاستفادة من خدمات الرعاية السابقة للولادة ويزيد من تفاقم الضغوط النفسية المحيطة بفترة الولادة[34]. وأكدت نساء السكان الأصليين وسكان جزر مضيق

(27) انظر https://nctr.ca/education/residential-school-history/.

(28) انظر https://publications.gc.ca/collections/collection_2015/trc/IR4-9-5-2015-eng.pdf.

(29) Julissa Cariano and Noah J Duckett, “It never stopped”.

(30) انظر https://humanrights.gov.au/__data/assets/file/0016/51037/Bringing_them_home_report.pdf.

(31) انظر https://humanrights.gov.au/resource-hub/by-resource-type/reviews-and-inquiries/bringing-them-home-frequently-asked-questions-about-national-inquiry?utm_source=chatgpt.com#ques7.

(32) انظر https://www.aihw.gov.au/news-media/media-releases/2021-1/june/aboriginal-and-torres-strait-islander-stolen-gener.

(33) انظر https://www.abc.net.au/news/2024-03-18/first-nations-baby-removals-subject-of-inquiry/103587598.

(34) المساهمة المقدمة من نساء السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس.

توريس على «الصدمة المتوارثة عبر الأجيال الناجمة عن "الأجيال المسلوبة"»، بما في ذلك كون أطفال السكان الأصليين لا يزالون ممثلين تمثيلاً مفرطاً للغاية في نظم الرعاية خارج إطار الأسرة[35].

23- وفي نيوزيلندا، تلقت اللجنة الملَكية للتحقيق في حالات الإيذاء في مؤسسات الرعاية شهادات شاملة بشأن طائفة من الانتهاكات التي ارتكبت في حق الأطفال، بما في ذلك حوادث العنف الجنسي. فقد وضع عدد غير متناسب من الرضع والأطفال الماوريين تحت رعاية الدولة، غالباً فور ولادتهم في المستشفيات، وهي ممارسة استمرت على مدى عقود[36]. وتفيد التقارير بأن قرارات الأمهات الماوريات المتعلقة بولادة أطفالهن ورضاعتهم الطبيعية وتربيتهم في مراحل الطفولة المبكرة خضعت للتدقيق الشديد، مما أدى إلى الإفراط في مراقبتهن وإلى إضعاف استقلالهن الذاتي الإنجابي[37].

24- وفي بعض مناطق أمريكا اللاتينية وأفريقيا، أودع أطفال الشعوب الأصلية قسراً في مدارس داخلية أو في دور إيواء غالباً ما كانت تديرها البعثات التبشيرية المسيحية، حيث ظهرت تقارير تفيد بوقوع حالات عنف جنسي واعتداء على فتيات الشعوب الأصلية[38].

3- تفكيك المعارف والمؤسسات التقليدية

25- تتبوأ القابلات التقليديات والمعالجات والنساء الممارسات للطب الشعبي والزعيمات الروحيات مكانة محورية في مجتمعات الشعوب الأصلية. وتنتقل معارفهن عبر الأجيال وتشكل جزءاً من منظومات الحكم الذاتي وتقرير المصير الأوسع نطاقاً التابعة للشعوب الأصلية التي تدعم الصحة الإنجابية للمرأة، والولادة، وتنظيم الخصوبة، ورفاه المجتمع المحلي.

26- غير أن ممارسات الشعوب الأصلية المتعلقة بالسلوك الجنسي والعلاقات الأسرية والحمل والولادة وتربية الأطفال، كثيراً ما كانت توصف، في ظل الاستعمار، بأنها بدائية أو متوحشة أو خرافية أو خطيرة، وكثيراً ما كانت تُجرّم.

27- ففي كينيا، جرمت الإدارة الاستعمارية البريطانية (1895-1963) ممارسات العلاج المعهودة لدى الشعوب الأصلية، بما فيها القبالة التقليدية. ووصف قانون السحر لعام 1925 معالجي الشعوب الأصلية التقليديين بأنهم "أطباء سحرة"، مما دفع القابلات التقليديات إلى العمل في الخفاء[39]. وأدى ذلك إلى انقطاع سلسلة نقل المعارف المتعلقة بصحة الأم من جيل إلى جيل، وهي المعارف التي اعتمدت عليها نساء الشعوب الأصلية على مدى قرون[40].

28- وتاريخياً، كانت الشعوب الأصلية في الهند، مثل الموندا والسانتال والهو، تعتمد على آلاف الأنواع من النباتات الطبية لتنظيم الخصوبة ورعاية الأمهات. وأدى تصنيف هذه المجتمعات في ظل الاستعمار على أنها "بدائية" إلى تقويض نظم المعارف القائمة على الغابات وإلى تعطيل ممارسات الرعاية

(35) المساهمة المقدمة من نساء السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس.

(36) انظر CRC/C/NZL/CO/6.

(37) المساهمة المقدمة من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

(38) Andrea Smith, "Indigenous Peoples and boarding schools: a comparative study", United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues، متاحة في:
https://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/E_C_19_2009_crp1.pdf.

(39) انظر https://www.scribd.com/document/822063190/Witchcraft-Act-23-of-1925.

(40) المساهمة المقدمة من منظمة حراس التغيير.

الصحية المجتمعية. وتحولت إدارة الصحة الإنجابية من مسألة خاضعة لسيادة المجتمع المحلي إلى سياسات سكانية خاضعة لسيطرة الدولة[41].

29- في أستراليا، صارت النساء في المناطق الريفية يضطررن إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى المستشفيات، مما أدى إلى انقطاع الصلة بين الولادة والأرض والعلاقات الأسرية والممارسات الطقوسية. وفي نيوزيلندا، ساهم قانون قمع التوهونغا لعام 1907 في قمع نظم المعارف الماورية المتعلقة بالشفاء والإنجاب. وعلى الرغم من إلغاء القانون في عام 1962، فأن آثاره ارتبطت بحدوث اضطرابات في انتقال المعارف من جيل إلى جيل[42].

30- وفي الولايات المتحدة، حظر قانون الجرائم الكبرى على الحكومات القبلية تنظيم بعض الجرائم، مثل القتل والاغتصاب، داخل أقاليمها، وفي الوقت نفسه، لم ينص القانون على ملاحقة الجناة في هذه الجرائم، لا سيما عندما يرتكبها رجال غير منتمين إلى الشعوب الأصلية ضد نساء تلك الشعوب[43].

31- وأدى تدمير نظم ومؤسسات المعارف الصحية للشعوب الأصلية إلى إضعاف الاستقلال الذاتي لنساء تلك الشعوب وزيادة تعرضهن للخطر.

4- العنف الجنسي كأداة للغزو والسلب والهيمنة

32- لقد رافق العنف الجنسي التوسع الاستعماري وحملات الغزو في جميع مناطق العالم. وتوثق السجلات التاريخية حالات الاغتصاب والتعذيب الجنسي والاتجار بالبشر وأشكالاً أخرى من العنف الجنساني التي ارتُكبت خلال الحملات العسكرية والانتزاع القسري والتوسع الإقليمي. وفي حالات عديدة، استُخدم العنف الجنسي عمداً لترويع الشعوب الأصلية، وإجبارها على النزوح، وتقويض مقاومتها، ذلك أن الاعتداءات التي تستهدف نساء وفتيات الشعوب الأصلية لا تلحق الضرر بالأفراد فحسب، بل بالأسر والمجتمعات المحلية والهويات الجماعية أيضاً.

33- ولا يزال نمط عدم المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني الشديد ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية مستمراً حتى يومنا هذا. فنساء وفتيات الشعوب الأصلية يتعرضن لمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب من حالات الاختفاء والقتل والعنف الجنسي والاتجار والاستغلال الجنسي في العديد من البلدان، ولا سيما في الدول الاستعمارية الاستيطانية.

34- ففي ناميبيا، تعرضت نساء وفتيات أوفاهيريرو وناما للاغتصاب والاستغلال الجنسي وأشكال العنف الجنساني الاخرى على نطاق واسع إبان حقبة الحكم الاستعماري الألماني، بما في ذلك في سياق الإبادة الجماعية التي وقعت في الفترة من عام 1904 إلى عام 1908. وقد شددت آليات الأمم المتحدة على وجوب أن تعترف عمليات الحقيقة والعدالة والجبر وإحياء الذكرى اعترافاً كاملاً بالأبعاد الجنسانية للعنف الاستعماري، وأن تكفال مشاركة نساء الشعوب الأصلية مشاركة مجدية في تحديد سبل الانتصاف المناسبة[44].

(41) المساهمتان المقدمتان من جامعة غوجارات الوطنية للقانون ومركز غانديناغار لحقوق المرأة والطفل.

(42) انظر https://www.legislation.govt.nz/act/public/1907/13/en/latest/#LMS1328811.

(43) انظر https://www.amnesty.org/es/wp-content/uploads/2021/05/AMR510352007ENGLISH.pdf؛ و https://www.justice.gov/archives/jm/criminal-resource-manual-679-major-crimes-act-18-usc-1153.

(44) انظر NAM 1/2023. جميع رسائل الادعاءات و/أو النداءات العاجلة المذكورة في هذه الوثيقة متاحة في: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

35- وفي كندا، أشار التحقيق الوطني في قضايا المفقودات والمقتولات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية إلى أن نساء الشعوب الأصلية، نظراً لأدوارهن في تكاثر الشعوب الأصلية البيولوجي والثقافي والاجتماعي، يتعرضن بشكل غير متناسب للعنف الجنسي والتحكم في الإنجاب والفصل الأسري وأشكال العنف المُجنسن الأخرى[45]. وخلص التحقيق الوطني إلى أن العنف الذي تعرضت نساء وفتيات الشعوب الأصلية ومزدوجي الأرواح والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمتسائلين عن هويتهم الجنسانية واللاجنسيين يجب فهمه في إطار نمط أوسع من الإبادة الجماعية الاستعمارية، التي لم تحدث من خلال حدث واحد، بل من خلال سياسات وممارسات حكومية مترابطة سعت إلى تدمير الشعوب الأصلية كمجموعات سياسية واجتماعية وثقافية متميزة[46].

باء- استجابات الدول للانتهاكات التاريخية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية، والممارسات الجيدة الناشئة

36- على مدى العقود الأخيرة، عالجت بعض الدول بعض الانتهاكات التي تعرضت لها الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية، ولكن الاستجابات لا تزال متفرقة وغير متكافئة وجزئية. وحتى الآن، شملت أبرز الجهود الرامية إلى جبر تلك الانتهاكات عناصر من قبيل تقديم اعتذارات رسمية، وإجراء تحقيقات أو جلسات استماع وطنية، واتخاذ مبادرات لسرد الحقيقة، واعتماد تدابير جبر تشمل التعويض، وإجراء إصلاحات قانونية وسياساتية، بما يشمل ضمانات عدم التكرار، فضلاً عن سبل الانتصاف القضائية.

37- وفي كندا، وثّقت لجنة الحقيقة والمصالحة والتحقيق الوطني في قضايا المفقودات والمقتولات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ، الآثار التاريخية والمستمرة للمدارس الداخلية وحالات اختفاء نساء وفتيات الشعوب الأصلية وفتياتها وقتلهن وانتزاع الأطفال من أُسرهم والتعقيم القسري وغير ذلك من أشكال العنف الإنجابي. وقدمت مقاطعة ألبرتا اعتذاراً رسمياً وتعويضات للمتضررات من عمليات التعقيم القسري التي جرت بموجب قانون التعقيم الجنسي[47].

38- وفي الولايات المتحدة، أُطلقت المبادرة الاتحادية الخاصة بالمدارس الداخلية للهنود في عام 2021 باعتبارها "جهداً شاملاً يرمي إلى الاعتراف بالموروث المضطرب لسياسات المدارس الداخلية الاتحادية للهنود وإلى معالجة آثارها المتوارثة عبر الأجيال وتسليط الضوء على صدمات الماضي»[48]. وفي تقريرين تحقيقيين أُعدّا في إطار المبادرة، أُقر بارتكاب أفعال عنف جنسي وإساءة معاملة وقتل من جانب موظفي الحكومة الاتحادية في حق الأطفال، بمن فيهم الفتيات، على مدار قرن من الزمن[49]. وفي

(45) National Inquiry into Missing and Murdered Indigenous Women and Girls, "Final report", 2019، متاح في https://www.mmiwg-ffada.ca/final-report.

(46) National Inquiry into Missing and Murdered Indigenous Women and Girls, "A legal analysis of genocide: supplementary report of the National Inquiry into Missing and Murdered Indigenous Women and Girls", 2019, p. 24.

(47) انظر Alberta apologizes for forced sterilization | CBC News.

(48) انظر https://www.bia.gov/sites/default/files/media_document/doi_federal_indian_boarding_school_initiative-investigative_report_vi-i_final_508_compliant.pdf/.

(49) انظر https://www.bia.gov/sites/default/files/dup/inline-files/bsi_investigative_report_may_2022_508.pdf و https://www.bia.gov/sites/default/files/media_document/doi_federal_indian_boarding_school_initiative_investigative_report_vii_final_508_compliant.pdf/.

إطار المبادرة، أتاحت جولة طريق التعافي التي طافت جميع أنحاء البلد للناجين فرصة سرد تجاربهم[50]. في عام 2024، أصدر رئيس الولايات المتحدة، جوزيف بايدن، اعتذاراً تاريخياً عن برنامج المدارس الداخلية للهنود[51].

39- واعترفت أستراليا رسمياً ببعض جوانب الظلم التاريخي، بما في ذلك من خلال الاعتذار الوطني الموجه إلى الأجيال المسلوبة الصادر في عام 2008، لكنها لم تشرع بعد في عملية شاملة لسرد الحقيقة أو في برنامج تعويضات يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية[52].

40- في عام 2025، أكد تحقيق مستقل أُجري بتكليف من حكومتي كالاليت نونات (غرينلند) والدانمرك حجم وآثار برامج منع الحمل التي قادتها الدولة والتي تضررت منها نساء وفتيات الإنويت[53]. وفي أعقاب التحقيق، أصدرت الحكومتان اعتذارات رسمية لجميع نساء الإنويت اللواتي تعرضن لزرع لوالب قسراً في أرحامهن، وأنشأتا صندوقاً للمصالحة يمكن بموجبه لكل امرأة متضررة الحصول على تعويض مالي قدره 300 000 كرونة دانماركية. ويُتوقع أن يُنشر قريباً تقرير تحقيق مكرّس يركز على حقوق الإنسان شرعت حكومة غرينلند في إعداده.

41- وحدد مؤتمر قمة نساء الإنويت لعام 2025 سرد الحقيقة والاعتراف بالأذى باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للمصالحة وضمان عدم تكرار الانتهاكات. وأكد المؤتمر كذلك أن على الرغم من أن نساء الشعوب الأصلية كثيراً ما يتولين قيادة هذه العمليات، فإنهن يتحملن أعباء شخصية وجماعية جسيمة. ولذلك، هناك حاجة إلى دعم القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان المنتميات إلى الشعوب الأصلية وإلى حمايتهن لأن الكثيرات منهن يواجهن ردود فعل سلبية وإقصاءً وصدمات ثانوية في سياق عملهن على النهوض بالحقوق وتحقيق التعافي وتقرير المصير[54].

42- وفي بيرو، ركزت استجابة الدولة لبرنامج التعقيم القسري على تقصي الحقيقة وتحديد هوية الضحايا وإجراء التحقيقات الجنائية أكثر من تركيزها على تقديم تعويضات شاملة. وفي عام 2015، أنشأت الدولة سجل ضحايا عمليات التعقيم القسري. غير أن الناجيات لم يستفدن بعد من برنامج تعويضات شاملة يشمل تعويضات مالية، ورعاية صحية متخصصة، ودعماً نفسياً – اجتماعياً، وتعويضات جماعية للمجتمعات الأصلية المتضررة، وضمانات عدم تكرار.

43- وفي الحكم الصادر مؤخراً عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية *سيليا راموس ضد بيرو*، أمرت المحكمة بيرو بدفع تعويضات لأسرة سيليا راموز، التي توفيت جراء التعقيم القسري، وبجبر ما لحق بها من ضرر[55]. ولم تعامل المحكمة قضيتها على أنها حادثة طبية منفردة، بل على أنها جزء من سياسة حكومية أوسع نطاقاً استهدفت النساء الفقيرات والريفيات ونساء الشعوب الأصلية استهدافاً غير متناسب.

(50) انظر doi_federal_indian_boarding_school_initiative_investigative_report_vii_final_508_compliant.pdf.

(51) انظر https://www.pbs.org/newshour/show/biden-issues-long-overdue-apology-for-federal-indigenous-boarding-schools.

(52) انظر https://www.aph.gov.au/Visit_Parliament/Art/Collections/Apology_to_Australias_Indigenous_Peoples.

(53) انظر https://www.ism.dk/Media/638930184996168937/Antikonceptionspraksis-i-Kalaallit-Nunaat-dansk.pdf.

(54) المساهمة المقدمة من مجلس الإنويت القطبي.

(55) Inter-American Court of Human Rights, *Ramos Durand y otros v. Perú*, Case No. CDH-6-2023/142, Judgment, 25 November 2025.

44- ولم تشرع دول عديدة بعد في عمليات تقصي الحقيقة التي طال انتظارها، ولم تكفل المساءلة والاحتكام إلى العدالة فيما يتعلق بالآثار المحددة للسياسات الاستعمارية على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية. ففي العديد من البلدان، لا تزال الانتهاكات غير موثقة توثيقاً كافياً ولا تحظى باعتراف كاف. وبالتالي، تواصل الناجيات ومجتمعاتهن المطالبة بإجراء تحقيقات مستقلة، وتقديم اعتذارات علنية، واتخاذ تدابير تصحيحية فعالة، وهي تدابير ينبغي أن تشمل رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والإنصاف، وضمانات عدم التكرار وأن تُتخذ في شراكة مع نساء الشعوب الأصلية المتضررات ومع مجتمعاتهن المتضررة.

ثالثاً- الممارسات والمعتقدات الثقافية الضارة

45- لقد عانت نساء وفتيات الشعوب الأصلية، على مر التاريخ، ولا يزلن يعانين، من انتهاكات حقوقهن وصحتهن الجنسية والإنجابية، وهي انتهاكات متجذرة في معتقدات وممارسات ثقافية ضارة قد تنشأ سواء داخل مجتمعات الشعوب الأصلية أو خارجها. وتتطلب الممارسات الداخلية، بما فيها الزواج القسري أو زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، إيلاءها اهتماماً واتخاذ ما يلزم من إجراءات. وعلى الرغم الاعتراف بوجود هذين البعدين وأهميتهما، فإن هذا التقرير يركز في المقام الأول على الانتهاكات الناجمة عن عوامل خارجية.

ألف- أشكال الانتهاكات: المعتقدات والممارسات الخارجية الضارة

46- في منطقتي البحيرات الكبرى وحوض نهر الكونغو في أفريقيا، يعتقد بعض الأشخاص غير المنتمين إلى الشعوب الأصلية أن نساء وفتيات الشعوب الأصلية يتمتعن بصفات خارقة للطبيعة[56]، وأن الجماع مع امرأة من شعب توا الأصلي يمكن أن يشفي أمراضاً شتى، من بينها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[57]. وتؤدي هذه التصورات إلى ارتفاع معدلات الاعتداء الجنسي وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى نساء الشعوب الأصلية ومجتمعاتهن[58]. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرضت نساء شعب توا الأصلي على الأخص للاغتصاب إبان النزاع المسلح بسبب المعتقدات السائدة التي مفادها أن الجماع معهن يمنح المغتصب قوى خارقة للطبيعة[59].

(56) Kathryn Ramsay, *Uncounted: The Hidden Lives of Batwa Women* (London, Minority Rights Group International, May 2010), available at https://minorityrights.org/app/uploads/2024/01/download-804-uncounted-the-hidden-lives-of-batwa-women.pdf.

(57) Forest Peoples Programme, “Loss of land is not the only challenge faced by Uganda’s Batwa women”, 10 January 2020, available at https://www.forestpeoples.org/publications-resources/news/article/loss-of-land-is-not-the-only-challenge-faced-by-ugandas-batwa-women/; and Dorothy Jackson, *Twa Women, Twa Rights in the Great Lakes Region of Africa* (London, Minority Rights Group International, 2003)، متاح في https://www.forestpeoples.org/sites/fpp/files/publication/2010/08/twawomennov03.pdf.

(58) المرجع نفسه.

(59) Minority Rights Group International, “World directory of minorities and Indigenous peoples: Democratic Republic of the Congo: Batwa and Bambuti”, June 2018, available at https://www.refworld.org/reference/countryrep/mrgi/2018/en/121730؛ و Statement_by_the_UNPFII_Chairperson_DRC_Final1.pdf.

47- وهناك معتقدات منتشرة على نطاق واسع مفادها أن العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية متجذر في ثقافات تلك الشعوب أو أن تلك الشعوب أكثر عرضة بطبيعتها لارتكاب أفعال عنف، بما فيها الأفعال التي تستهدف نساء مجتمعات تلك الشعوب وفتياتها. ففي عام 2024، في بيرو، في أعقاب الكشف عن أكثر من 500 حالة اعتداء جنسي على فتيات شعبي أواجون ووامبيس من جانب معلميهن[60]، أفادت التقارير بأن مسؤولاً حكومياً أنكر هذه الانتهاكات ووصفها بأنها ممارسة ثقافية سائدة بين شعوب الأمازون. وأكد مجلس نساء شعب أواجون أن تلك التصريحات كاذبة وتمييزية وأن إنكار تلك الانتهاكات يعني أن الدولة تُشرعن تلك الانتهاكات فعلياً[61]. وفي بوتسوانا، قد يُنظر إلى الجرائم المرتكبة ضد الشعوب الأصلية، بما في ذلك العنف ضد النساء، نظرة خاطئة على أنها انعكاس لثقافة تلك الشعوب[62].

48- وهناك معتقدات عنصرية منتشرة على نطاق واسع مفادها أن الشعوب الأصلية هم بشر أدنى منزلة يمكن استغلالهم، بما في ذلك استغلالهم جنسياً، بلا عواقب. ففي حوض نهر الكونغو مثلاً، توجد أدلة على أن أفراداً من شعب البانتو غير الأصلي يشيرون إلى أفراد شعبي توا والأقزام الأصليين على أنهم ممتلكات يجوز امتلاكها أو توريثها أو تأجيرها[63]. وتمنح هذه الملكية «الأسياد» من البانتو الحق في الاستفادة من عمل أفراد شعب توا وإخضاعهم للعبودية مدى الحياة[64]. وبالنسبة لنساء وفتيات هذين الشعبين الأصليين، تتضمن هذه الممارسة التي تنطوي على إهانة شديدة للكرامة الإنسانية عنصراً من عناصر الاستعباد الجنسي الذي يتعرضن بموجبه للاعتداء الجنسي من جانب «أسيادهن»[65].

49- وفي نيبال، أجبر نظام كاملاري للعمالة المرتهنة نساء وفتيات شعب ثارو الأصلي على الدخول في ترتيبات عبودية منزلية كان الاعتداء الجنسي متفشياً فيها، مما أدى إلى حالات حمل غير مرغوب فيه ومضاعفات على صعيد الصحة الإنجابية وصدمات نفسية شديدة[66]. ولا تزال هذه الآثار تؤثر على حياة «الكملاريات اللواتي أصبحن حُرات»[67].

باء- سبل تصدي الدول للانتهاكات، والممارسات الجيدة الناشئة

50- لا تزال سبل تصدي الدول لانتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية المرتبطة بالمعتقدات التمييزية والممارسات الضارة التي تؤثر على نساء وفتيات الشعوب الأصلية غير كافية ومحدودة إلى حد

(60) انظر https://www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2024/09/Documento-Defensorial_violencia_sexual_condorcanqui-1.pdf.

(61) انظر https://rpp.pe/politica/gobierno/ministra-de-la-mujer-califico-de-practicas-culturales-que-debemos-desterrar-agresiones-sexuales-contra-ninas-awajun-noticia-1562369.

(62) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/statements/20250912-eom-botswana-srip-en.pdf.

(63) African Commission on Human and Peoples' Rights and International Work Group for Indigenous Affairs, "Report of the African Commission on Human and Peoples' Rights Working Group on Indigenous Populations and Communities: research and information visit to the Congo, 5–19 September 2005"، متاح في https://achpr.au.int/sites/default/files/files/2022-10/achpr38misrepspecmecindpopcongo2005eng.pdf.

(64) انظر A/HRC/18/35/Add.5؛ و https://un.arizona.edu/search-database/situation-indigenous-peoples-republic-congo.

(65) African Commission on Human and Peoples' Rights and International Work Group for Indigenous Affairs, "Report of the African Commission on Human and Peoples' Rights Working Group on Indigenous Populations and Communities: research and information visit to the Congo".

(66) المساهمة المقدمة من المنتدى الوطني لنساء الشعوب الأصلية.

(67) المرجع نفسه.

كبير. ففي بعض الحالات، ساهمت الجهات الحكومية نفسها في تعزيز القوالب النمطية الضارة، بما في ذلك من خلال تصوير العنف الجنسي ضد فتيات الشعوب الأصلية على أنه مسألة ثقافية وليس انتهاكاً لحقوق الإنسان.

51- ومع ذلك، فقد ظهرت بعض التطورات الإيجابية. ففي بيرو، وفي أعقاب حملة دعوية متواصلة نظمتها منظمات الشعوب الأصلية والكشف عن مئات حالات الاعتداء الجنسي على تلميذات من شعبي أواجون وواميبيس الأصليين، شرعت السلطات في إجراء تحقيقات، وأنشأت آليات قضائية متخصصة، واعترفت علناً بهذه المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بوضع خطة عمل مشتركة بين القطاعات تهدف إلى منع العنف الجنسي ضد الأطفال، بمن فيهم فتيات الشعوب الأصلية، والتصدي له[68].

52- وفي الأرجنتين، طبَّع نظام العدالة تاريخياً ممارسة "تشينيو" (أي اعتداء الرجال غير المنتمين إلى الشعوب الأصلية جنسياً على فتيات الشعوب الأصلية). غير أن الجهود الدعوية الدؤوبة التي بذلتها منظمات نساء الشعوب الأصلية ساهمت في زيادة الاعتراف بممارسة «تشينيو» باعتبارها شكلاً من أشكال الاعتداء الجنسي على الأطفال، مما ساهم في مناهضة تطبيعها على مر التاريخ وعزَّز المطالبات بالمساءلة عنها[69].

53- وفي عام 2026، اعتمدت كولومبيا، بالتعاون مع القيادات النسائية للشعوب الأصلية، تشريعاً تاريخياً يهدف إلى منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والقضاء عليه، لتصبح كولومبيا بذلك أول دولة في أمريكا اللاتينية تسن قانوناً وطنياً محدداً يتصدى لهذه الممارسة الضارة[70].

رابعاً- عسكرة النزاعات والجريمة المنظمة

54- تشمل العوامل المؤدية إلى انتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية التنافس على المصالح الجيوسياسية، والنزاع، واستخراج الموارد الطبيعية، والجريمة المنظمة. وتجلب هذه العوامل القوات العسكرية والجماعات المسلحة والجهات الأمنية الخاصة والشبكات الإجرامية إلى أراضي الشعوب الأصلية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات العنف الجنسي والجنساني ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، غالباً في ظل إفلات الجناة من العقاب.

ألف- أشكال الانتهاكات

1- الوجود العسكري

55- في جميع مناطق العالم، توجد حالات انتهاكات للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية يدفعها توسع الوجود العسكري والأهداف العسكرية.

(68) انظر https://www.ungeneva.org/en/news-media/meeting-summary/2025/02/examen-du-perou-au-cescr-la-situation-de-la-societe-civile-la?utm_source=chatgpt.com؛ و https://amazonwatch.org/news/2026/0303-how-indigenous-women-forced-peru-to-reverse-a-dangerous-rollback-of-justice?utm_source=chatgpt.com.

(69) المساهمة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(70) انظر https://equalitynow.org/es/news/comunicados-de-prensa/colombia-aprueba-una-ley-historica-para-poner-fin-a-la-mutilacion-genital-femenina/.

56- ففي عام 1982، أقام الجيش الغواتيمالي قاعدة سيبور زاركو العسكرية على الأراضي التي ورثها شعب المايا كيكتشي الأصلي عن أجداده. ولإرغام مجتمعات هذا الشعب الأصلي على مغادرة أراضيها، عمد الجيش إلى إخفاء زعمائها الرجال قسراً وقتلهم وأخضع نساءها لاعتداءات جسمانية جسيمة وللاستعباد الجنسي على مدى سنوات[71].

57- وفي عام 2024، فيما يخص اليابان، لاحظت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بقلق العنف الجنساني الذي يرتكبه أفراد الجيش الأمريكي ضد النساء في القواعد العسكرية في أوكيناوا[72]، وأوصت بأن تتخذ اليابان التدابير المناسبة لمنع هذا العنف والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه ومعاقبتهم بعقوبات مناسبة، وتقديم تعويضات كافية للناجيات من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني المرتبط بالنزاع[73].

58- وفي أراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش، وهي منطقة تشهد وجوداً عسكرياً مكثفاً، استُخدم الاغتصاب والعنف الجنسي ضد فتيات ونساء الشعوب الأصلية على نطاق واسع باعتبارهما أداتي إرهاب وتشريد لتيسير الاستيلاء على أراضي الشعوب الأصلية، على نحو ما أكدته هيئات الأمم المتحدة[74]. فالتقارير الصادرة عن عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في الفترة ما بين عامي 2013 و2025 تسلط الضوء على استمرار العنف الجنسي، الذي يُعزى في المقام الأول إلى أفراد الجيش وضباط الشرطة والمستوطنين البنغاليين[75]. ومما يزيد من تقويض إمكانية اللجوء إلى العدالة، التلاعب المزعوم بالأدلة الطبية في القضايا التي يتورط فيها مستوطنون بنغاليون وأفراد عسكريون، وضعف التحقيقات والملاحقات القضائية، والخوف من الانتقام، والضغط على الضحايا وأسرهن لتسوية القضايا خارج الإطار القضائي الرسمي[76].

59- وفي كينيا، أكدت اللجنة الوزارية للدفاع والاستخبارات والشؤون الخارجية[77] أن مئات النساء والفتيات المنتميات إلى شعبي الماساي والسامبورو وقعن ضحايا للاغتصاب والاغتصاب الجماعي والعنف الجنسي على يد وحدة التدريب التابعة للجيش البريطاني في كينيا. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى 650 ادعاءً اغتصاب في الفترة من عام 1965 إلى عام 2001، مع الإبلاغ عن عدد كبير من الحوادث ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي[78]. ويعزى حمل عدد من النساء إما لاغتصابهن من جانب جنود بريطانيين أو إقامتهن علاقات جنسية معهم. وقد واجه أطفالهن صعوبات جسيمة في تقبُّل

(71) انظر https://memoriavirtualguatemala.org/wp-content/uploads/2021/01/sentencia_caso_sepur_zarco.pdf.

(72) CEDAW/C/JPN/CO/9، الفقرة 27 (د).

(73) المرجع نفسه، الفقرة 28 (د).

(74) انظر BGD 2/2018.

(75) انظر BGD 12/2013 وBGD 2/2018 وBGD 5/2025.

(76) Asian Indigenous Peoples Pact, “Bangladesh: report on rape and sexual assault on two Marma sisters at Farua of Bilaichari in Rangamati”, 1 February 2018، متاح في: https://aippnet.org/bangladesh-report-on-rape-and-sexual-assault-on-two-marma-sisters-at-farua-of-bilaichari-in-rangamati/؛ و https://www.thedailystar.net/rape-used-as-weapon-35181.

(77) Departmental Committee on Defence, Intelligence and Foreign Relations, “Report on the inquiry into the conduct of the British Army Training Unit in Kenya (BATUK)”, November 2025.

(78) Amnesty International, “Decades of impunity: serious allegations of rape of Kenyan women by UK army personnel”, 2 July 2003، متاح في: https://www.amnesty.org/es/wp-content/uploads/2021/06/eur450142003en.pdf.

مجتمعاتهم إياهم، كما واجهت الأمهات العازبات وصمة اجتماعية ومصاعب مالية. وقد حاول بعض الضحايا التماس العدالة من خلال تقديم شكاوى إلى الشرطة، لكن «تلك القضايا أُسقطت في ظروف غامضة أو 'سُويت' من دون مشاركة الضحايا، مما ترك الناجيات بلا تعويض»، على نحو ما أكدته اللجنة البرلمانية في تقريرها الصادر في عام 2025[79].

2- الانتهاكات المرتكبة في حالات النزاع المسلح

60- يمكن أن يُستخدم العنف الجنسي كسلاح حرب عندما تلجأ الأطراف إلى استخدامه استخداماً متعمداً أو منهجياً لتحقيق مآرب عسكرية أو سياسية أو إثنية أو اقتصادية أو اجتماعية تتجاوز مجرد الاعتداء المباشر على الضحايا من الأفراد. ويشير تقرير صدر في عام 2024 إلى أن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي تحققت منها الأمم المتحدة قد ارتفعت بنسبة 50 في المائة[80]. وغالباً ما تظل هذه الانتهاكات من دون الإبلاغ عنها في حالة نساء وفتيات الشعوب الأصلية، ويعزى ذلك أيضاً إلى حجب الشعوب الأصلية إبان النزاعات[81] وإلى الافتقار إلى بيانات مصنفة.

61- وفي غواتيمالا، تشير لجنة استجلاء الماضي[82] إلى أن العنف الجنسي ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية إبان النزاع المسلح كان منهجياً ومتفشياً ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحملة مكافحة التمرد التي شنها الجيش ضد مجتمعات المايا[83]. فمن بين حالات العنف الجنسي التي سجلتها اللجنة، وعددها 1 465 حالة، كان 35 في المائة من الضحايا من أطفال المايا، وقُتل 25 في المائة من الضحايا لاحقاً[84]. وخلصت اللجنة إلى أن هذه الأفعال لم تكن مجرد حوادث منفصلة أو انتهاكات متفرقة، بل كانت جزءاً من استراتيجية متعمدة. وقد مكَّن تجريد النساء تجريداً تاماً من إنسانيتهن وتحقيرهن لأفراد الجيش بارتكاب هذه الانتهاكات في ظل إفلات تام من العقاب واستهدافهن من بين السكان المدنيين لمجرد كونهن نساء شعوب أصلية[85].

62- وقد خلصت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن نساء الشعوب الأصلية في كولومبيا تعرضن للاسترقاق الجنسي، والحمل القسري، والاغتصاب الجماعي، والتشويه الجنسي، والقتل من جانب جهات فاعلة شتى متورطة في النزاع الداخلي، بما في ذلك من جانب مسؤولين حكوميين وقوات متمردة وجماعات أُنشئت بعد عملية التسريح. وقد شكلت هذه الأفعال استراتيجية استهدفت تهجير المجتمعات المحلية قسراً وتقويض قدرتها على المقاومة وتفكيك تلاحمها الاجتماعي[86]. وسجلت اللجنة الكولومبية

(79) Departmental Committee on Defence, Intelligence and Foreign Relations, “Report on the inquiry into the conduct of the British Army Training Unit in Kenya (BATUK)”.

(80) انظر https://news.un.org/en/story/2024/10/1156016.

(81) Impunity Watch, “Policy brief: transformative reparations for survivors of sexual violence” (November 2018)، متاح في: https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2022/08/PB_Transformative_reparations_for_survivors_of_sexual_violence-1.pdf.

(82) انظر https://memoriavirtualguatemala.org/ceh-guatemala-memoria-del-silencio/#:~:text=La%20Comisi%C3%B3n%20para%20el%20Esclarecimiento%20Hist%C3%B3rico%20%28CEH%29%20fue,la%20poblaci%C3%B3n%20guatemalteca%2C%20vinculados%20con%20el%20enfrentamiento%20armado.

(83) المرجع نفسه.

(84) المرجع نفسه، الفقرات 2388–2391.

(85) المرجع نفسه، الفقرة 2398.

(86) انظر https://www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/indigenouswomen.pdf, paras. 93–97.

لتقصي الحقائق، في تقريرها النهائي لعام 2022، ما لا يقل عن 446 32 ضحية من ضحايا العنف الجنسي، كان ما نسبته 92 في المائة ينحدرن من المناطق الريفية[87]، وهي مناطق غالبيتها من أراضي الشعوب الأصلية.

63- ويؤدي النزوح الناجم عن النزاعات إلى انتهاكات للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لأن نساء وفتيات الشعوب الأصلية كثيراً ما يفقدن إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية ونظم الدعم والحماية المجتمعية. وفيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشارت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن عمليات إخلاء نساء شعب الأقزام الأصلي من أراضي أجدادهن، بما في ذلك من الجماعات والمليشيات المسلحة في مناطق النزاع، أثرت على ثقافتهن وأساليب عيشهن التقليدية[88].

3- الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والجريمة المنظمة

64- تشمل العوامل المؤدية إلى انتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية أيضاً، الشبكات الإجرامية والجريمة المنظمة والصناعات الاستخراجية.

65- وتفيد التقارير بأن منطقة الأمازون أصبحت «مركزاً استراتيجياً للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاقتصادات غير المشروعة على مدار العقدين الماضيين»[89]. فالتعدين غير القانوني والاتجار بالمخدرات يجلبان العمال الأجانب والجهات الأمنية الخاصة والشبكات الإجرامية إلى أراضي الشعوب الأصلية. وفي هذا السياق، «أصبح التحكم في أجساد نساء وفتيات وفتيان ومراهقي الشعوب الأصلية وحياتهم آلية محورية للهيمنة على أراضي تلك الشعوب»[90]. وتواجه نساء الشعوب الأصلية اللواتي يعشن في هذه السياقات التي تتسم بمحدودية وجود الدولة والمساءلة من جانبها، في جملة ما يواجهنه، تزايد انعدام الأمن، والعنف الجنسي، والعمل القسري، والاتجار بالبشر واستغلالهم، وقلة إمكانية الوصول إلى المنظومات الغذائية والأدوية التقليدية، وكلها عوامل تقوض صحتهن الإنجابية واستقلاليتهن الجسدية[91].

66- ونساء وفتيات الشعوب الأصلية هن أيضاً ضحايا الاتجار الرئيسيات. فقد أكدت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم 39 (2022) بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية، أن الاتجار بنساء وفتيات الشعوب الأصلية يرتبط بعسكرة أراضي الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال الجريمة المنظمة وعمليات التعدين وقطع الأشجار والاتجار بالمخدرات[92].

67- وتفيد التقارير بأن نساء الشعوب الأصلية في غرب كندا يشكلن أقل من 5 في المائة من إجمالي السكان، لكنهن يشكلن ما بين 50 و90 في المائة من ضحايا الاتجار[93]. وأشارت دراسة أخرى أُجريت في مواقع مختلفة في كندا والولايات المتحدة إلى أن «ما يصل إلى 40 في المائة من الناجيات من

(87) انظر https://www.comisiondelaverdad.co/hay-futuro-si-hay-verdad.

(88) CEDAW/C/COD/CO/8، الفقرة 44 (د).

(89) Amazon Watch, *Amazon Under Siege: How Crime and Militarization Threaten Indigenous Peoples,* February 2026، متاح في https://amazonwatch.org/assets/files/2026-amazon-under-siege.pdf.

(90) المرجع نفسه.

(91) المرجع نفسه.

(92) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 39 (2022)، الفقرة 37.

(93) Legal Aid, University of Saskatchewan, “Systemic factor: sexual exploitation and human trafficking”, April 2024، متاح في: https://gladue.drc.usask.ca/sites/gladue.drc.usask.ca/files/2024-04/Systemic%20Factor_Sexual%20Exploitation%20and%20Human%20Trafficking.pdf.

الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي هن من سكان أمريكا الأصليين أو من الأمم الأولى»، مع أن الشعوب الأصلية تشكل أقل من 10 في المائة من السكان في تلك المواقع[94].

68- وفي عام 2007، في منطقة لوتي أوتشو في غواتيمالا، اغتصب جنود ومتعهدو خدمات أمنية من القطاع الخاص وعمال مرتبطون بشركة التعدين الكندية «Hudbay Minerals» 11 امرأة من شعب المايا كيكتشي اغتصاباً جماعياً في سياق عمليات إخلاء قسري[95]. وقد لجأت النساء إلى المحاكم الكندية في عام 2012 طلباً للعدالة، وادعين إهمالاً من جانب شركة التعدين الكندية لأنها كانت على علم بأنه عُهد إلى شركة لا تملك ترخيص عمل قانوني بخدمات الأمن الخاصة وبتورط رؤساء الخدمات الأمنية في تلك الشرطة في هياكل إجرامية وشبكات تهريب أسلحة ومخدرات. وقررت محكمة مقاطعة أونتاريو أنه يمكن محاكمة شركة التعدين الأم الكندية في كندا على مسؤوليتها القانونية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الشركة التابعة لها في الخارج، وذلك استناداً إلى مفهوم التزامات الدول خارج حدودها الوطنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان[96].

4- مبادرات حفظ البيئة

69- هناك أيضاً عدد متزايد من حالات انتهاكات للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية المدفوعة بمبادرات حفظ البيئة. ففي شرق أفريقيا، أدى تهجير الرعاة الماساي قسراً من أراضي أجدادهم، واستخدام القوة من جانب حراس الصيد وحراس المناطق المحمية، إلى الاستغلال الجنسي والإكراه على البغاء والعنف الجنسي[97]. وعلاوة على ذلك، أدى تهجير الماساي والشعوب الأصلية الأخرى قسراً وإجبارهم على الاستقرار إلى قطع شبكات المعارف التقليدية التي تدعم الرعاية أثناء الولادة والرعاية الإنجابية، وأرغم بعض نساء الماساي على اللجوء إلى البغاء لإعالة أنفسهن وأسرهن[98]. وساهمت عمليات الإخلاء القسري أيضاً في زيادة حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوساط مجتمعات الشعوب الأصلية[99].

(94) Mary Nikkel, “Human trafficking in Native Americans and Indigenous communities”, The Exodus Road, 20 July 2022، متاح في: https://theexodusroad.com/human-trafficking-in-native-american-communities/.

(95) المساهمة المقدمة من المجلس الدولي لمعاهدات الهنود؛ و https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/documents-filed-affidavit-against-hudbay-minerals-lote-ocho-case-show-how-collusion-between-business-and-state-works/. انظر أيضاً Simon Granovsky-Larsen and Rebecca Jane Hall, “Sexual violence and extraction: interrogating mining executive discourses of corporate social responsibility, violence, and impunity”, *The Extractive Industries and Society*, vol. 26 (2026).

(96) Open Global Rights, “The case of ‘Lote Ocho’: Indigenous women hold corporations accountable for violence”, 8 July 2020، متاح في: https://www.openglobalrights.org/lote-ocho-indigenous-women-corporate-accountability-guatemala-canada/.

(97) Bobby Bascomb, “Maasai women struggle to survive amid forced evictions in conservation area”, Mongabay, 13 September 2024، متاح في: https://news.mongabay.com/2024/09/maasai-women-struggle-to-survive-amid-forced-evictions-in-conservation-area/.

(98) انظر https://jpia.princeton.edu/news/robbing-reproductive-autonomy-forced-sterilizations-americas-and-inter-american-human-rights.

(99) المرجع نفسه.

70- وفي الكونغو، تفيد التقارير بأن حراس المتنزهات العاملين لدى منظمة " أفريكان باركس "، وهي منظمة تُعنى بحفظ الطبيعة مقرها في جنوب أفريقيا[100]، ارتكبوا جرائم اغتصاب ضد نساء شعب باكا الأصلي بهدف منع هذا الشعب الأصلي من الوصول إلى غاباته التي ورثها عن أجداده[101]. وقد اعترفت منظمة «أفريكان باركس» رسمياً بوقوع تلك التجاوزات، لكن لم تُتخذ أي إجراءات لجبر ضرر الضحايا[102].

باء- سبل تصدي الدول للانتهاكات، والممارسات الجيدة الناشئة

71- تُقر خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي وُضعت بموجب قرار مجلس الأمن 1325(2000)، بالأثر غير المتناسب للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات وتؤكد حقهن في المشاركة الكاملة في منع النزاعات وفي عمليات السلام وفي بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع. وقد أقر المجلس، في قرارات لاحقة[103]، بأن الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والحمل القسري، والزواج القسري، وغيرها من أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو أفعال إبادة جماعية، ودعا إلى المساءلة، وإلى استجابات تركز على الناجيات، وإلى توفير إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والنفسية-الاجتماعية، وتوفير سبل انتصاف فعال.

72- وقد نظرت منظومة حقوق الإنسان للدول الأمريكية في قضايا تتعلق بالعنف الجنسي ضد نساء الشعوب الأصلية. ففي قضيتي *فرنانديز أورتيغا ضد المكسيك*[104] و*روسيندو كانتو ضد المكسيك*[105]، قضت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بأن المكسيك مسؤولة عن اغتصاب امرأتين من شعب ميفا الأصلي على يد أفراد عسكريين وعن التقاعس في التحقيق في تلك الجرائم تحقيقاً فعالاً.

73- وفي أفريقيا، تلزم المادة 11 من البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الدولَ الأطراف بحماية النساء في حالات النزاع المسلح، وضمان محاكمة مرتكبي جرائم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي باعتبارها جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية.

74- ولا تزال سبل تصدي الدول لانتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية في سياقات العسكرة والنزاعات المسلحة والاقتصادات غير المشروعة والجريمة المنظمة متفاوتة ومجزأة، وغير كافية في كثير من الأحيان. ومع أن بعض الدول أجرت إصلاحات قانونية أو أطلقت مبادرات جبر أو أنشأت آليات مؤسسية، فإن العديد من الدول لا تزال تنكر مسؤوليتها أو تُديم الإفلات من العقاب أو تتقاعس عن ضمان الوصول الفعلي إلى العدالة والرعاية الصحية.

(100) انظر https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2024-000759_EN.html.

(101) المرجع نفسه.

(102) African Parks, “African Parks’ response to conclusion of independent human rights investigation in Odzala-Kokoua National Park”, press release, 8 May 2025، متاح في: https://www.africanparks.org/african-parks-response-conclusion-independent-human-rights-investigation-odzala-kokoua-national.

(103) قرارات مجلس الأمن 1820(2008)، و1888(2009)، و1960(2010)، و2106(2013)، و2467(2019).

(104) Inter-American Court of Human Rights, *Fernández Ortega et al. v. Mexico*, Case No. 540-04, Judgment, 10 August 2010.

(105) Inter-American Court of Human Rights, *Rosendo Cantú et al. v. Mexico*, Case No. 12.579, Judgment, 31 August 2010.

75- ففي عام 2003، أنشـــأت غواتيمالا «برنامج الجبر الوطني » من أجل دفع تعويضـــات مالية لضـحايا النزاع المسـلح، وإعادة ممتلكاتهم المادية إليهم، وجبر ما أصـابهم من أضـرار نفسـية-اجتماعية وإعادة تأهيلهم، ورد كرامتهم لهم، وإعادة ممتلكاتهم الثقافية إليهم. غير أن البرنامج لم يتضـــمن أي تركيز على المنظور الجنساني أو تعويضات محددة لضحايا العنف الجنسي. وحتى عام 2023، لم يقدم البرنامج سوى بعض التدابير التعويضية لما نسبته 16,5 في المائة من إجمالي الضحايا البالغ عددهم 000 200 ضحية[106].

76- ولذلك، طلبت بعض الناجيات من الشعوب الأصلية المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من خلال النظام القضائي. وفي عام 2011، قدمت 15 ناجية من الفظائع التي ارتكبت في قاعدة سيبور زاركو العسكرية شكوى جنائية. وفي عام 2016، أدانت محكمة في غواتيمالا عسكريَّين سابقين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ومنحت الضحايا تعويضات[107]. وفي قضية مماثلة، رفعت نساء من شعب مايا آتشي الأصلية دعوى قضائية ضد جماعات شبه عسكرية بتهمة ارتكاب جرائم اغتصاب منهجية واستعباد جنسي وجرائم ضد الإنسانية إبان النزاع المسلح. وأدت جهودهن إلى إدانة أفراد شبه عسكريين[108]. وكانت هذه هي أول مرة تحاكم فيها محكمة وطنية جريمة الاســتعباد الجنســي في زمن الحرب باعتبارها جريمة ضد الإنسانية وتضع تجارب نساء الشعوب الأصلية في صميم إجراءات العدالة الانتقالية. ويعزز الحكمان الصادران في عامي 2022[109] و2025[110] السوابق القضائية التي مفادها أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والمرتكب بدعم من الدولة ضد نساء الشعوب الأصلية هو جريمة ضد الإنسانية وليس نتيجة عرضية منعزلة من نتائج الحرب.

77- وينص اتفاق السلام المبرم في كولومبيا في عام 2016 صراحة على أنه لا يجوز منح عفو عام أو خاص في الجرائم التي تنطوي على عنف جنســي. وينص الاتفاق أيضــاً على إنشــاء آليات تحقيق خاصــة وعلى تدابير لتعويض ضــحايا العنف الجنســي، بمن فيهم نســاء الشــعوب الأصــلية[111]. وفي عام 2023، فتح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تحقيقاً في قضايا العنف الجنساني، والعنف الجنســي والإنجابي، والعنف ضــد أفراد مجتمع الميم الموســع إبان النزاع المســلح[112]. واعتمدت وحدة

(106) انظر https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2023/12/20-Years-of-the-PNR-Impact-of-the-National-Reparation-Program-for-the-victims-of-the-armed-conflict-in-Guatemala-Impunity-Watch-Dec2023.pdf.

(107) المرجع نفسه.

(108) Mujeres Achi, “Sentence in the Maya Achi women’s case, summary, Guatemala 2022”، متاح في: https://www.nap1325.nl/assets/PDF/Guatemala_Maya_Achi_women_case_Summary_EN.pdf.

(109) المرجع نفسه.

(110) Mujeres Achi, “Sentence of the second trial, Achi women’s case, Guatemala 2025”، متاح في: https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2025/10/Bulletin-Guatemala-Second-trial-Maya-Achi-case-2025-Impunity-Watch-English.pdf?utm_source=chatgpt.com.

(111) Special Jurisdiction for Peace, Final Agreement for the Termination of the Conflict and the Construction of a Stable and Lasting Peace, *Government of Colombia and the Revolutionary Armed Forces of Colombia–People’s Army* (FARC-EP), November 2016.

(112) Special Jurisdiction for Peace, Gender-Based Violence, Sexual Violence, Reproductive Violence, and Other Crimes Committed on the Basis of Prejudice Related to Sexual Orientation.

التحقيق والملاحقة القضائية التابعة له مبادئ توجيهية لتطبيق نهج إثني-عرقي حيال مشاركة الضحايا، وأنشأت آليات متخصصة لتيسير التواصل مع ضحايا العنف الجنسي وتقديم الدعم لهم[113].

78- وعلى الرغم من هذه الأمثلة المشجعة، لم تحصل ضحايا كثيرات في دول عدة على العدالة، وواجهت الناجيات والشهود تهديدات وترهيباً، مما قد يثني ناجيات أخريات عن طلب العدالة من خلال المحاكم[114].

خامساً- التمييز الهيكلي والتلوث البيئي

ألف- أشكال الانتهاكات المعاصرة

1- التمييز في نظم الرعاية الصحية

79- كثيراً ما تواجه نساء الشعوب الأصلية، في نظم الرعاية الصحية، العنصرية والإكراه والحرمان من الرعاية الملائمة ثقافياً وإنكار معارفهن وآلامهن. وتؤدي هذه التجارب إلى تأخير في تقديم الرعاية، وتقلص فرص الحصول على وسائل منع الحمل أو خدمات رعاية الأمومة، وزيادة التعرض للإيذاء. ويتجلى التمييز الهيكلي أيضاً في عدم وجود سياسات تتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للشعوب الأصلية، وعدم كفاية التمويل المرصود للبرامج الصحية المخصصة لهذه الشعوب[115]، ومحدودية رصد حالات العنف التوليدي، ومحدودية الوصول إلى المعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية[116]، وتعذر سبل الوصول الجغرافي إلى الخدمات الصحية، ونقص الإمدادات الأساسية من قبيل وسائل منع الحمل، وتجريم الإجهاض، وسوء نوعية الرعاية[117]. وتسهم هذه الحواجز في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات بشكل غير متناسب، وارتفاع معدلات الحمل في سن المراهقة، وانخفاض استعمال وسائل منع الحمل الطوعية، وارتفاع معدلات الإصابة بالعدوى المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في أوساط نساء وفتيات الشعوب الأصلية[118].

80- وفي العديد من بلدان حوض نهر الكونغو، كثيراً ما يصف الممرضون نساء الشعوب الأصلية بأنهن غير نظيفات، مما يدفع الكثيرات منهن إلى تجنب خدمات الصحة الإنجابية وإلى الولادة في منازلهن. ونتيجة لذلك، تُستبعد هؤلاء النساء من الإحصاءات الصحية الوطنية، مما يحد من الجهود الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة في مجال الصحة الإنجابية[119]. واحتمال عدم حصول نساء الماساي في كينيا على الرعاية السابقة للولادة أعلى بضعفين من احتمال عدم حصول غيرهن عليها، في

(113) Special Jurisdiction for Peace. Manual for the Participation of Victims before the Special Jurisdiction for Peace, 2024.

(114) انظر https://www.cmi.no/publications/file/9289-conflict-related-sexual-violence-crsv-and-transitional-justice-in-guatemala.pdf.

(115) المساهمة المقدمة من المنتدى الوطني لنساء الشعوب الأصلية.

(116) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 39 (2022)، الفقرة 51؛ وA/HRC/30/41، الفقرة 33؛ ولجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 37 (2024) بشأن المساواة والتحرر من التمييز العنصري في التمتع بالحق في الصحة، الفقرة 12.

(117) A/HRC/30/41، الفقرة 33.

(118) المساهمة المقدمة من مركز الحقوق الإنجابية والرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومنظمة المرأة نبع الحياة.

(119) المساهمة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

حين أن احتمال وضع نساء السان في ناميبيا مواليدهن من دون وجود موظفين مؤهلين أعلى بواقع 10 أضعاف مقارنة بغيرهن[120].

81- وفي جميع أنحاء آسيا، كثيراً ما تتسم أقاليم الشعوب الأصلية بنقص التمويل وبعدم وجود عدد كاف من الموظفين، وكثيراً ما يتجاهلها صانعو السياسات. وكثيراً ما تظل حالات العنف التوليدي وانتهاكات الحقوق الإنجابية بلا توثيق وبلا عقاب[121].

82- وفي بلدان أمريكا اللاتينية، تواجه نساء الشعوب الأصلية تحديات مماثلة تتمثل في العنصرية والتمييز في النظم الصحية والخضوع لتدخلات طبية بدون موافقتهن الحرة والمسبقة والمستنيرة عليها[122]. ونساء وفتيات الشعوب الأصلية معرضات بشكل غير متناسب لخطر العنف الجنساني والاغتصاب، ومع ذلك، لا تزال في أمريكا اللاتينية ست دول تجرم الإجهاض في جميع الظروف[123].

83- ففي إكوادور، تفيد 40,8 في المائة من نساء الشعوب الأصلية بتعرضهن للعنف المرتبط بالتمييز الإثني في مجال أمراض النساء والولادة. وفي هندوراس، تُثنى نساء الشعوب الأصلية عن التماس الرعاية الطبية بسبب فرض أوضاع ولادة معينة عليهن ورفض الممارسات التقليدية. وفي بيرو، تؤدي العنصرية في النظام الصحي إلى تعريض نساء وفتيات الشعوب الأصلية لإساءة المعاملة اللفظية والسخرية والإجراءات الباضعة. وفي كوستاريكا، كانت هناك شكاوى بشأن عدم إدراج تقاليد الولادة المتبعة لدى الشعوب الأصلية في النظام الصحي[124].

84- وفي بيرو، تواجه نساء الشعوب الأصلية والناطقات بلغة الكيتشوا عوائق غير متناسبة بسبب أصلهن الإثني ولغتهن وحالتهن الاجتماعي - الاقتصادية، مما يحدّ بشكل أكبر من إمكانية حصولهن على رعاية صحية جنسية وإنجابية قائمة على الاحترام[125]. وحتى عندما تقدم نساء الشعوب الأصلية شكاوى جنائية تتعلق بسوء المعاملة والإهمال أثناء الولادة وبعدها، فإن القضايا غالباً ما تنتهي بتبرئة الجناة من خلال أحكام تتضح بالقوالب النمطية المتعلقة بنوعهن الاجتماعي وأصلهن الإثني[126].

85- وفي الولايات المتحدة، تتسم رعاية صحة الأمومة المراعية للاعتبارات الثقافية والقائمة على الاحترام، بما في ذلك خدمات القابلة المقدمة لمجتمعات الشعوب الأصلية، بمحدودية توافرها[127]. وتواجه نساء وفتيات الشعوب الأصلية قيوداً في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الملائمة، بما في ذلك خدمات ومعلومات الصحة الجنسية والإنجابية، ويتعرضن للتمييز العنصري والتمييز الجنساني في النظم الصحية[128].

(120) انظر https://knowledge.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2018/Fact-sheet-Indigenous-womens-maternal-health-and-mortality-en.pdf.

(121) المساهمة المقدمة من المنتدى الوطني لنساء الشعوب الأصلية.

(122) المساهمة المقدمة من منظمة "Mujeres Colibri".

(123) البلدان الستة التي تحظر الإجهاض حظراً تاماً هي: الجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وهايتي، وهندوراس، ونيكاراغوا، وسورينام. انظر https://reproductiverights.org/maps/world-abortion-laws/.

(124) المساهمة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(125) انظر PER 2/2026.

(126) المرجع نفسه.

(127) انظر CERD/C/USA/CO/10-12.

(128) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 39 (2022).

86- وفي أستراليا، تزيد نسبة سجن نساء الشعوب الأصلية بأكثر من 20 ضعف عن نسبة سجن النساء غير المنتميات إلى تلك الشعوب، ويمثلن فئة السجناء الأسرع نمواً[129]، من دون توفير الرعاية الصحية اللازمة لهن، وهو ما تعتبره نساء السكان الأصليين في أستراليا ظلماً إنجابياً معاصراً، في جملة أمور أخرى. وفي فنلندا والسويد، لم تُنشأ أي خدمات رعاية صحية أو ملاجئ مخصصة لضحايا العنف الجنساني من الصاميين في المناطق التي يغلب الصاميون على سكانها[130].

2- التلوث البيئي

87- إن التلوث البيئي سبب هام من أسباب انتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية. وتعرضهن غير المتناسب للتلوث هو انعكاس لقضايا أوسع نطاقاً تتصل بالتمييز الهيكلي، والفقر، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية وعمليات صنع القرار، وتركُّز الأنشطة الملوِّثة في أقاليم الشعوب الأصلية أو بالقرب منها. وبالنسبة إلى الشعوب الأصلية، فإن الأذى الذي يلحق بأراضيها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأذى الذي يلحق بأجساد أفرادها[131]. ففي تقرير صدر مؤخراً، خلص المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً إلى أن كل جانب من جوانب حياة الشعوب الأصلية يتأثر بتلوث أجسادها وأراضيها ومياهها وأغذيتها وأحيائها البرية ونباتاتها[132].

88- وبالنسبة إلى نساء الشعوب الأصلية، يؤدي التعرض للمواد الضارة إلى ارتفاع معدلات العقم والإجهاض ومضاعفات الحمل والإصابة بالأورام في أوساطهن وإلى آثار صحية يمكن أن تطال الأجيال القادمة[133]. فحتى المستويات المنخفضة من الزئبق والكادميوم والرصاص والزرنيخ مثلاً يمكن أن تلحق ضرراً جسيماً بالصحة الإنجابية وبنمو الرضع[134]، و«النساء الحوامل اللواتي يتعرضن لمبيدات الآفات هن أكثر عرضة من غيرهن لخطر الإسقاط والولادة المبكرة»[135].

89- وفي الولايات المتحدة، تفيد التقارير بارتفاع معدلات الإسقاط في أوساط نساء قبيلة شوالووتر باي الهندية وبأنهن أعربن عن قلقهن إزاء تعرضهن للمواد الكيميائية التي تسبب خلل الغدد الصماء من جراء مبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب التي تُرش في مزارع العِنَبيَّة المجاورة[136].

90- وبالمثل، أعربت الشعوب الأصلية المقيمة بالقرب من مناجم اليورانيوم في منغوليا عن مخاوف بشأن التلوث باليورانيوم، بما في ذلك بشأن التشوهات الخلقية والجسمانية[137].

91- وفي المكسيك، شدد شعب ياكي على مخاطر التبخير الجوي «استناداً إلى آثاره الموثقة على الصحة الإنجابية والصحة عبر الأجيال، بما في ذلك العيوب الخلقية وسرطان الدعم وأنواع أخرى من

(129) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/statements/20251212-eom-stm-australia-wg-arbitrary-detention-en.pdf.

(130) المساهمة المقدمة من فريق الخبراء المعني بمكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

(131) المساهمة المقدمة من الأمانة المشتركة للمنتدى العالمي للشعوب الأصلية المعني بالمياه والسلام.

(132) انظر A/77/183.

(133) المرجع نفسه.

(134) انظر https://e-lactancia.org/media/papers/Mercury-WHO2017.pdf.

(135) انظر A/HRC/34/48.

(136) A/77/183، الفقرة 86.

(137) المرجع نفسه، الفقرة 22.

سرطانات الأطفال»[138]. وكشفت دراسة أجرتها الشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة في نيكاراغوا وبيرو أن ما بين 88 و99 في المائة من نساء الشعوب الأصلية في سن الإنجاب المقيمات بالقرب من مناطق تعدين الذهب لديهن تركيزات من الزئبق في أجسامهن تتجاوز الحدود الآمنة المحددة، وهو ما يعزى أساساً إلى تناولهن أسماكاً ملوثة[139].

92- وفي نيجيريا، تسبب استغلال النفط في دلتا النيجر في تلوث شديد لأقاليم شعب أوغوني ومنظوماته الغذائية ومصادر مياهه. وكشف تقييم بيئي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مياه الشرب في بعض المناطق تحتوي على البنزين بمستويات تزيد بواقع 900 مرة عن الحدود الموصى بها من جانب منظمة الصحة العالمية[140]. وأبلغت أكثر من 56 في المائة من النساء في أجزاء من دلتا النيجر عن إصابتهن بمشاكل صحة إنجابية تشمل انقطاع الطمث المبكر وحالات الإملاص ووفيات الرضع، وهي مشاكل مرتبطة بالتلوث النفطي[141].

93- وفي الفلبين، تشارك نساء الشعوب الأصلية مشاركة واسعة في استخراج الذهب باستخدام الزئبق، وغالباً ما يتناولن المواد الكيميائية السامة بأيديهن من دون وقاية[142]. وقد وثقت شبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات أن نساء الشعوب الأصلية يعانين من حالات تسمم مزمنة وحادة بالمبيدات، مما يؤدي إلى آثار واسعة النطاق، وإن كانت غير مُبلغ عنها بشكل كاف، على صحتهن الإنجابية، تطال بدورها الأجيال القادمة[143].

باء- سبل تصدي الدول للانتهاكات، والممارسات الجيدة الناشئة

94- لا تزال سبل تصدي الدول للتمييز الهيكلي الذي يؤثر على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية متفاوتة. ففي العديد من البلدان، لا تزال نساء الشعوب الأصلية يواجهن عوائق تحول دون حصولهن على رعاية صحية ملائمة ثقافياً، فضلاً عن عدم كفاية جمع البيانات المصنفة، والاعتراف المحدود بنظم معارف الشعوب الأصلية، وعدم كفاية الحماية من الأضرار البيئية. كما لا يزال وصولهن محدوداً إلى سبل الانتصاف الفعال وإجراءات إصلاح الأضرار البيئية وآليات المساءلة. ومع ذلك، هناك ممارسات ناشئة في جميع أنحاء العالم تهدف إلى التصدي للتمييز الهيكلي الذي يؤثر على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية.

95- ويُدمج النموذج الشامل للرعاية الصحية الأسرية والمجتمعية والمشتركة بين الثقافات المتبع في إكوادور معارف الشعوب الأصلية إدماجاً فعالاً ويستعين بالقابلات، وذلك من خلال خدمات صحة الأمومة

(138) المرجع نفسه، الفقرة 43.

(139) انظر https://ipen.org/indigenous-women-peru-and-nicaragua-face-mercury-contamination-small-scale-gold-mining/.

(140) انظر https://www.unep.org/news-and-stories/story/unep-ogoniland-oil-assessment-reveals-extent-environmental-contamination-and.

(141) انظر https://nigerianobservernews.com/2024/06/how-pollution-affects-reproductive-health-of-over-56-of-bayelsa-women-expert/.

(142) انظر https://www.context.news/socioeconomic-inclusion/toxic-deadly-cheap-life-for-women-gold-miners-in-philippines.

(143) انظر https://panap.net/2023/03/women-in-agroecology-towards-pesticides-free-communities/.

الملائمة ثقافياً[144]. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جرت مواءمة غرف الولادة العمومية بما يراعي أوضاع الولادة التقليدية والممارسات الروحانية[145]. وفي البرازيل، وضع النظام الفرعي للرعاية الصحية للشعوب الأصلية بروتوكولات مشتركة بين الثقافات تهدف إلى ضمان احترام الممارسات الصحية المتبعة لدى الشعوب الأصلية وتحسين وصول مجتمعات تلك الشعوب إلى الرعاية الصحية[146].

96- وفي نيوزيلندا، تقدم المؤسسات المعنية بخدمة الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية المعنية بصحة الماوري وتجمعات القابلات الماوريات خدمات تستند إلى التقاليد الثقافية، بما في ذلك الرعاية السابقة واللاحقة للولادة، وإسداء المشورة بشأن وسائل منع الحمل، والممارسات العلاجية التقليدية المعروفة باسم «رونغوا»، والتثقيف في مجال الصحة الجنسية الذي يركز على المجتمع المحلي المعروف باسم «واناو». وتجسد هذه الخدمات نموذج الصحة والرفاه الماوري المعروف باسم «تي واري تابا وا» ونماذج صحية أخرى خاصة بالماوري تدمج الأبعاد الجسدية والروحانية والنفسية والمجتمعية[147]. وتعمل نساء الماوري بنشاط على تعزيز الحريات الإنجابية من خلال استعادة معارف الماوري التقليدية المعروفة باسم «ماتاورانغا ماوري»، والدعوة إلى العدالة الإنجابية، والمطالبة بخدمات رعاية صحية سليمة ثقافياً. ويشدد هذا النهج على مبدأ الاستقلال الذاتي وتقرير المصير المعروف باسم «مانا موتوهاكي» فيما يتعلق بأجسادهن وصحتهن الإنجابية بما يكفل إمكانية الوصول إلى الخدمات واحترامها للأعراف، التي يطلق عليها اسم «تيكانغا»[148].

97- وفي أستراليا، تسعى المبادرات المنفذة في إطار نموذج الولادة في موطن الأمم الأولى إلى استعادة دور الشعوب الأصلية القيادي في مجال رعاية الأمومة من خلال إدماج الممارسات الثقافية، وضمان استمرارية الرعاية، ومشاركة الأسرة، والارتباط بموطن الأمم الأولى. وقد أُطلقت هذه المبادرات بالشراكة مع مجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس وأثبتت فعاليتها في تحقيق تحسن في مجالات السلامة الثقافية، ومستوى المشاركة في الخدمات، والنتائج الصحية للأمهات والرضع[149]. وعلاوة على ذلك، يدعم البرنامج الوطني للوقاية من الولادة المبكرة وخطة العمل والتنفيذ الوطنية المتعلقة بالإملاص إقامة الشراكات مع الأمم الأولى بهدف الحد من أوجه عدم المساواة[150].

98- وهناك أيضاً حلول تقودها الشعوب الأصلية. فبيوت نساء الشعوب الأصلية في المكسيك تقدم خدمات ملائمة ثقافياً ومراعيةً للمنظور الجنساني وقائمةً على حقوق الإنسان، وهي خدمات تقدمها نساء من الشعوب الأصلية ومكسيكيات منحدرات من أصل أفريقي. وتركز أنشطتها على تعزيز حقوق المرأة،

(144) انظر https://www.ministeriodegobierno.gob.ec/wp-content/uploads/2023/06/147.-Informe-tecnico-Necesidad-de-actualizacion-del-modelo-de-atencion.pdf?utm_source=chatgpt.com.

(145) United Nations Population Fund, “The culture of childbirth in Bolivia: reproductive health and interculturality”, 2009.

(146) انظر https://www.gov.br/en/government-of-brazil/latest-news/2022/brazil-has-a-dedicated-structure-for-promoting-indigenous-health.

(147) المساهمة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. انظر أيضاً https://brasil.un.org/pt-br/282256-compromisso-com-sa%C3%BAde-ind%C3%ADgena-forma%C3%A7%C3%A3o-organizada-pelo-unfpa-e-sesai-re%C3%BAne-os-34-distritos؛ و Te Kāhui Tika Tangata Human Rights Commission (New Zealand), “Shadow report to CERD”, 20 October 2025.

(148) انظر https://anzswjournal.nz/anzsw/article/view/1135.

(149) Australian Health Ministers’ Advisory Council, “Guiding principles for developing a birthing on country service model and evaluation framework”, 2016.

(150) المساهمة الواردة من أستراليا.

ومنع العنف ضد المرأة، وحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والنهوض بها[151]. وفي عام 2026، أصبحت كولومبيا أول دولة في أمريكا اللاتينية تعتمد تشريعاً يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ويضع تدابير شاملة لمنعه والقضاء عليه، مدفوعةً إلى حد كبير بالجهود الدعوية الدؤوبة التي بذلتها نساء الشعوب الأصلية في هذا الصدد. ويقر القانون أيضاً بوجود ثغرات كبيرة في البيانات ونقص في الإبلاغ عن الحالات، ولهذا السبب، ينص على تعزيز نظم الرصد والمعلومات الوطنية، من خلال آليات مثل النظام الوطني لترصُّد الصحة العمومية (SIVIGILA) في كولومبيا، الذي يجمع البيانات المتعلقة بالصحة، بما فيها البيانات المتعلقة بالعنف، جمعاً منهجياً، والذي يعد أداة أساسية لدعم تحسين الإبلاغ والإنذار المبكر والاستجابات في مجال الصحة العمومية[152].

99- وعلى الرغم من تزايد الأدلة التي تربط التلوث البيئي بانتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية، فإن سبل تصدي الدول لهذه الانتهاكات لا تزال غير كافية ولا تعالج الطابع المترابط والهيكلي لهذه الانتهاكات. وكثيراً ما لا توفر الأطر التنظيمية حماية كافية. ويُطبَّق مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة تطبيقاً غير متسق وقل ما تتاح للمجتمعات المتضررة سبل انتصاف فعال أو إجراءات تطهير بيئي.

100- وفي البرازيل، ولا سيما في منطقة الأمازون، عززت وزارة الصحة ترصد الصحة البيئية من خلال نظم من قبيل نظام معلومات الأمراض التي يجب الإبلاغ عنها، الذي يُستخدم لرصد التعرض للزئبق المرتبط بأنشطة التعدين، بما في ذلك في أقاليم السكان الأصليين[153].

101- وفي بيرو، ركزت المبادرات التي تدعمها الحكومة والتي تستند إلى الأبحاث على رصد التعرض للمعادن الثقيلة، ولا سيما الزرنيخ والكادميوم والزئبق، بالتعاون مع الشعوب الأصلية، في مجتمعات الشعوب الأصلية المتضررة من عمليات استخراج النفط في منطقة الأمازون[154].

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

102- إن انتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية ليست حوادث منفردة ولا تقتصر على الماضي. ففي جميع المناطق، لا تزال نساء وفتيات الشعوب الأصلية يتعرضن لمستويات غير متناسبة من العنف الجنسي والجنساني، والإكراه الإنجابي، والحواجز التي تحول دون حصولهن على الرعاية الصحية الملائمة ثقافياً، والاستبعاد من القرارات التي تمس حياتهن ومجتمعاتهن.

103- وكثيراً ما تخدم انتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية أهدافاً أوسع نطاقاً تتمثل في السيطرة على الشعوب الأصلية وعلى أراضيها ومواردها وهوياتها ومستقبلها. ونتيجة لذلك، فإن الأضرار الناجمة عن هذه الانتهاكات لا تقتصر على الضحايا من الأفراد فحسب، بل تمتد لتشمل الأسر والمجتمعات المحلية وبقاء الشعوب الأصلية واستمراريتها الثقافية وحقها في تقرير المصير.

(151) انظر https://www.gob.mx/inpi/acciones-y-programas/mas-informacion-casas-de-la-mujer-indigena-cami-de-continuidad.

(152) المساهمة المقدمة من منظمة Sisters Inside.

(153) انظر https://www.fiotec.fiocruz.br/en/news/9114-fiocruz-presents-the-results-of-the-study-impact-of-mercury-on-protected-areas-and-peoples-of-the-amazon.

(154) انظر https://www.isglobal.org/en/-/niveles-altos-metales-orina-poblacion-indigena-amazonia-peruana-areas-extraccion-petroleo.

104- وعلى الرغم من اتخاذ بعض الدول خطوات في سبيل الاعتراف بالانتهاكات وتقصي الحقيقة وجبر الضرر، فإن التقدم المحرز لا يزال متفاوتاً وتظل العديد من الانتهاكات من دون توثيق وتحقيق وإنصاف على نحو كاف. وتواصل نساء الشعوب الأصلية المطالبة بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، بما يشمل اتخاذ تدابير تعالج الأضرار التاريخية والهياكل المعاصرة التي تسهم في إدامتها.

105- وتتطلب حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، وفي أراضيها وأقاليمها ومواردها، ومشاركة نساء تلك الشعوب مشاركة مجدية في جميع عمليات صنع القرارات التي تمسهن، واحترام نظم معارف الشعوب الأصلية، وبذل جهود دؤوبة للقضاء على التمييز والعنف وأوجه عدم المساواة التي لا تزال تهدد نساء وفتيات الشعوب الأصلية ومجتمعاتهن والأجيال القادمة.

106- وينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) الاعتراف بالانتهاكات التاريخية والمستمرة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية، بما فيها تلك الناجمة عن الاستعمار والنزاع والعسكرة والتلوث البيئي والسياسات التمييزية والممارسات الضارة، والتصدي لها، وإنشاء آليات مستقلة ونزيهة وملائمة ثقافياً للتحقيق في تلك الانتهاكات، وضمان الوصول إلى العدالة، ومقاضاة الجناة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتوفير سبل انتصاف فعال للناجيات ومجتمعاتهن؛

(ب) توفير جبر كاف وفعال ومراع للمنظور الجنساني للناجيات وأسرهن والمجتمعات المتضررة، بما يشمل إعادة الممتلكات، والتعويض، وإعادة التأهيل، والدعم النفسي - الاجتماعي، والرعاية الصحية الملائمة ثقافياً، والمبادرات العلاجية المجتمعية، وضمانات عدم التكرار. وينبغي أن توضع برامج الجبر بالشراكة مع نساء الشعوب الأصلية وأن تعترف بالأضرار المتوارثة عبر الأجيال والأضرار الجماعية؛

(ج) ضمان تنفيذ جميع القوانين والسياسات والمشاريع الإنمائية والأنشطة الاستخراجية ومبادرات الحفظ والعمليات الأمنية وغيرها من التدابير التي تؤثر على الشعوب الأصلية بمشاركة كاملة وفعالة ومجدية من جانب نساء الشعوب الأصلية، ووفقاً للحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وحماية أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها، ومنع تهجيرها القسري؛

(د) اتخاذ وتنفيذ تدابير لمنع جميع أشكال العنف الجنساني والتصدي لها، بما في ذلك العنف الجنسي، والاتجار بالأشخاص، والإكراه الإنجابي، والعنف التوليدي، والعنف المرتبط بالنزاعات، والعسكرة، والصناعات الاستخراجية، والجريمة المنظمة، والقوالب النمطية الضارة، وضمان وجود آليات حماية ودعم وعدالة تركز على الناجيات وملائمة ثقافياً؛

(هـ) ضمان حصول الجميع على خدمات ومعلومات صحة جنسية وإنجابية جيدة وميسورة التكلفة والوصول وملائمة ثقافياً، وتثقيفهم بها، وإضفاء طابع مؤسسي على النظم الصحية المشتركة بين الثقافات التي تعترف بقابلات ومعالجات الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية لتلك الشعوب ونماذج الرعاية الصحية الخاصة بها وتدعمها، مع كفالة الحصول على الموافقة الحرة والمستنيرة في جميع التدخلات الطبية؛

(و) منع التلوث البيئي الذي يؤثر على الصحة والحقوق الإنجابية لنساء وفتيات الشعوب الأصلية ومعالجته، وتعزيز تنظيم الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص وممارسة

الرقابة عليها، وضمان إصلاح الأضرار البيئية، وتوفير الرعاية الصحية المتخصصة لمجتمعات الشعوب الأصلية المتضررة، وإنشاء آليات فعالة لمساءلة الشركات؛

(ز) جمع ونشر بيانات مصنفة، بالشراكة مع الشعوب الأصلية وبما يتوافق مع سيادة تلك الشعوب على بياناتها، من أجل تحديد ومعالجة أوجه عدم المساواة التي تؤثر على نساء وفتيات تلك الشعوب، وإنشاء آليات رصد ورقابة مستقلة، وضمان توفير تمويل كافٍ ومستدام للمؤسسات والخدمات والمبادرات التي تقودها الشعوب الأصلية والتي تعمل في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لنسائها؛

(ح) الاعتراف بقيادات نساء الشعوب الأصلية وحمايتها ودعمها، بمن في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، وحاملات المعارف، والعاملات في قطاع الصحة، وقائدات المجتمعات المحلية، وضمان مشاركتهن الكاملة والفعالة في عمليات صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بحقوقهن وصحتهن ورفاههن ومستقبلهن.